

جامعة ميد أوشن
تخصص الدكتوراه في الإدارة

مادة مهارات بحثية ٣
إشراف د/ سنيه سبع

إعداد باحث الدكتوراه : عبدالله عايد الحربي
رقم الطالب : ٢٤١٩٠٠٢٤١٩



عنوان التكليف السادس: الفروض (عرض فروض احدى الدراسات مع الاشارة لكونها جيدة أم غير جيدة وفق ما تم استعراضه من مواصفات الفرض الجيد، صياغة ٣ فروض لمتغيرات يربط بينها الباحث).

مثال مشابه للبحث العلمي المقترح



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة شاملة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والخاص في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى إلى تحليل مدى تكامل مفاهيم الاستدامة ضمن استراتيجيات إدارة المشاريع في كلا القطاعين، واستكشاف الفروقات والتشابهات بينهما في سياق الجهود لتحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠. تمثل حجم العينة في ١٧٠ مشاركاً، بما في ذلك مدراء مشاريع وموظفين من كلا القطاعين، لضمان جمع بيانات تمثيلية وشاملة تعكس واقع توجيهات الاستدامة. اعتمدت الدراسة على منهجية البحث الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام استبيانات مصممة بعناية لقياس مدى تطبيق توجيهات الاستدامة، بالإضافة إلى مقابلات عميقة مع خبراء في المجال لإثراء التحليل. أظهرت النتائج أن القطاع الخاص يمتاز بمرونة أكبر في تطبيق توجيهات الاستدامة، مما يتيح له التكيف السريع مع متطلبات السوق وتلبية المعايير البيئية والاجتماعية بكفاءة. ومع ذلك، يواجه كلا القطاعين تحديات مشتركة، مثل نقص التمويل والكوادر المدربة وغياب التشريعات الداعمة بشكل كافٍ. كما تبين أن الفروقات الثقافية والتنظيمية تلعب دوراً محورياً في كيفية تبني الاستدامة، حيث يتمتع القطاع الخاص بحرية أكبر في تعديل استراتيجياته مقارنة بالقطاع العام الذي يتبع نهجاً أكثر تقليدية.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة - إدارة المشاريع - القطاع العام - القطاع الخاص - المملكة العربية السعودية - توجيهات الاستدامة - المقارنة بين القطاعات.



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research
Vol.16, Issue 32 (2024), 14392- 14419
USRIJ Pvt. Ltd

دراسة مقارنة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

إعداد/

راند سراج رجب المالكي

Raed Siraj Ragab Almalki

233000205

سعد مشيب عوض أبوسنينة آل حويز

Saad Mushabab Awad Abosnainah Alhuwayez

233001329

جامعة ميد أوثن، كلية الإدارة، تخصص إدارة مشاريع

طلاب ماجستير

الايمل/

almalkir6@gmail.com

Saadalhuwayez@gmail.com

إشراف

د.الفصل عبدالحمد محمد

Dr.Alfaisal Abdelhameed Mohamed

د.فايز علي جراد

Dr.Fayez Ali Jrad

٢٠٢٤/٥١٤٤٥

مقدمة لمثال البحث العلمي المشابه

١. المقدمة:

في السنوات الأخيرة، أصبحت الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات إدارة المشاريع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. يأتي هذا في سياق رؤية ٢٠٣٠ التي أطلقتها المملكة، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، مع التركيز على تطوير القطاعات الأخرى مثل الطاقة المتجددة، والسياحة، والخدمات اللوجستية. في هذا الإطار، تلعب الاستدامة دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى المملكة إلى تحقيقها، مما يستدعي توجيهات واضحة وصارمة لكل من القطاعين العام والخاص في إدارة المشاريع (Al-Shihri، ٢٠٢٣).

تشير توجيهات الاستدامة إلى المبادئ والسياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية إدارة المشاريع. يتضمن ذلك تقليل الأثر البيئي للمشاريع، تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز الفوائد الاجتماعية للمجتمعات المحلية. ومع ذلك، تختلف هذه التوجيهات بشكل كبير بين القطاعين العام والخاص، مما يستدعي إجراء دراسة مقارنة لفهم الفروقات وأسبابها، وكذلك التحديات والفرص التي تواجه كل قطاع في هذا السياق (Al-Yami، ٢٠٢٣).

في القطاع العام، تبرز أهمية الاستدامة من خلال السياسات الحكومية والإجراءات التنظيمية التي تفرضها الدولة على المشاريع العامة. يتمثل دور الحكومة في وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عملية التخطيط والتنفيذ للمشاريع، وضمان الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية. تساهم هذه التوجيهات في تعزيز الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى توفير بيئة تشريعية تدعم الابتكار والاستدامة. علاوة على ذلك، تتمتع المؤسسات الحكومية بقدرة أكبر على تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات وتوحيد الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Aljarallah، ٢٠٢٠).

فرضيات البحث الرئيسية للمثال المشابه

٢, ٤. أسئلة الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيسي:

- ما هي الفروق في جودة إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الممارسات الرئيسية لإدارة المشاريع في القطاع العام والقطاع الخاص؟
- كيف تختلف استراتيجيات تخطيط المشاريع وتنفيذها بين القطاعين؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها كل من القطاع العام والقطاع الخاص في إدارة المشاريع؟
- هل تؤثر الهياكل التنظيمية المختلفة في القطاعين على كفاءة إدارة المشاريع؟
- ما هي المؤشرات والمقاييس المستخدمة لقياس جودة إدارة المشاريع في كل من القطاعين؟
- كيف يؤثر الاستثمار في التدريب والتطوير على تحسين جودة إدارة المشاريع في القطاعين؟
- ما هو تأثير البيئة التنظيمية والثقافية على إدارة المشاريع في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص؟
- هل تختلف توقعات الأداء والنتائج المتوقعة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال إدارة المشاريع؟

٢, ٥. فرضيات الدراسة:

الفرض الرئيسي:

➤ هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين توجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

- تختلف السياسات والإجراءات المتبعة لتطبيق توجيهات الاستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- يؤثر الإطار التنظيمي المختلف على تنفيذ توجيهات الاستدامة بطرق مختلفة بين القطاعين.
- هناك اختلافات في مدى الالتزام والتنفيذ الفعلي لتوجيهات الاستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- هناك تأثير للتكنولوجيا والابتكار على تنفيذ توجيهات الاستدامة يختلف بين القطاعين.
- هناك تأثير للعوامل الثقافية والاجتماعية المحلية على تنفيذ توجيهات الاستدامة يختلف بين القطاعين.

التوصيات والنتائج للمثال المشابه

٥. التوصيات:

توضح النتائج أن هناك نقصاً في المعرفة والفهم العميق لمفاهيم الاستدامة بين العاملين العام والخاص. لذا، توصي الدراسة بتطوير برامج تدريبية شاملة تستهدف جميع مستويات الموظفين من العاملين والمشرفين إلى المدراء التنفيذيين. يجب أن تتضمن هذه البرامج محتويات تعليمية حول أهمية الاستدامة وتأثيرها على البيئة والاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى كيفية تطبيق ممارسات الاستدامة في العمليات اليومية للمشاريع. كما يُفضل أن تشمل البرامج التدريبية ورش عمل تفاعلية وحلقات نقاش، لتوفير فرص التعلم من التجارب العملية والتفاعل مع الخبراء في هذا المجال. يمكن أن تسهم هذه المبادرات في بناء ثقافة مؤسسية مستدامة تعزز المسؤولية البيئية والاجتماعية في كافة أنشطة المشروع.

أظهرت الدراسة أن هناك حاجة ملحة لتطوير سياسات وتشريعات واضحة وفعالة لدعم الاستدامة في إدارة المشاريع. لذا، من المهم أن تقوم الجهات المعنية بتحديث وتطوير الإطار القانوني والتشريعي ليشمل تشجيع الممارسات المستدامة وتوفير الحوافز للمنشآت التي تتبنى سياسات الاستدامة بشكل فعال. يمكن أن تشمل هذه السياسات تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تحقق أهداف الاستدامة، أو توفير تمويل ميسر للمشاريع التي تركز على الاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء نظام متابعة وتقييم دوري لمراقبة الامتثال لمعايير الاستدامة، وضمان تحسين الأداء المستدام بشكل مستمر. إن وجود تشريعات قوية سيخلق بيئة تنافسية تحفز الشركات على تحسين ممارساتها المستدامة باستمرار.

أحد الاستنتاجات الرئيسية من الدراسة هو الفائدة الكبيرة التي يمكن أن تتحقق من خلال التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستدامة. لذا، توصي الدراسة بتطوير شراكات استراتيجية بين القطاعين لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات المستدامة. يمكن أن تشمل هذه الشراكات تنظيم مؤتمرات وورش عمل مشتركة تسلط الضوء على الابتكارات والتقنيات الجديدة في مجال الاستدامة، وتبادل الخبرات بين مختلف المشاريع والمبادرات. كما يمكن إنشاء لجان مشتركة أو فرق عمل متعددة التخصصات للعمل على تطوير وتنفيذ استراتيجيات الاستدامة التي تلبي احتياجات كلا القطاعين. هذا التعاون يمكن أن يساهم في تعزيز القدرات المشتركة وتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية بكفاءة أعلى.

تشير الدراسة إلى أن تبني التكنولوجيا والابتكار يلعبان دوراً حاسماً في تعزيز الاستدامة في إدارة المشاريع. لذا، من الضروري أن تستثمر الشركات والجهات الحكومية في تطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق الأهداف المستدامة. يمكن أن تشمل هذه التقنيات استخدام أنظمة إدارة المشاريع الذكية، والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحسين اتخاذ القرار، وتقنيات إنترنت الأشياء لتعزيز كفاءة الموارد وتقليل الهدر. كما يمكن للابتكار أن يساهم في تطوير مواد بناء مستدامة وتقنيات إعادة التدوير التي تقلل من الأثر البيئي للمشاريع. ينبغي تشجيع البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا المستدامة من خلال دعم المبادرات الرائدة والابتكارية التي تساهم في تقديم حلول جديدة للمشكلات البيئية والاجتماعية.

النقد العلمي من وجهة نظر الباحث فيما يخص المثال المشابه

نلاحظ هنا أن الباحثان وضعاً أسئلة دراسة وفرض رئيسي أنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين توجيهات الاستدامة في ادارة المشاريع بين القطاع العام والخاص في المملكة العربية السعودية.

من خلال وضع الفرض الرئيسي فقد وفق الباحثان في الاجابة على أسئلة البحث العلمي من خلال التوصيات العلمية وأهمها التالي:

- نقص في الفهم الكافي والمعرفة لمفاهيم الاستدامة بين العاملين في القطاع العام والخاص.
- وضح الباحثان بضرورة بتوفير برامج تدريبية يتم نشرها والحث عليها من خلال القطاع العام والخاص.
- وضحت النتائج أيضاً بضرورة فرض سياسات وتشريعات لدعم الاستدامة في ادارة المشاريع.

أخيراً وفق الباحثان في اثبات أنه هناك فروق ذات دلالة احصائية بين توجيهات الاستدامة في ادارة المشاريع بين القطاع العام والخاص في المملكة العربية السعودية.

كتابة عنوان للدراسة من إقتراح الباحث

ظهر مفهوم الإستدامة كأحد أهم المفاهيم الأساسية لتطوير الحياة من الناحية الإجتماعية والإقتصادية والسكانية والمائية والغذائية وغيرها من النواحي التي لا حصر لها وتتعلق بموضوع الإستدامة. والإستدامة مرتبطة بالتنمية إرتباطاً وثيقاً وأصبحتا طرفان متلازمان في شتى المجالات بحيث لا يمكن تطبيق الإستدامة إلا مع التنمية. وليس بمستغرب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة كأحد أهم المفاهيم الأساسية لتطوير البيئة العمرانية وعليه فقد تم إختيار موضوع البحث العلمي:

(دراسة تأثير تطبيق الاستدامة في المشاريع من خلال الشركات الإنشائية السعودية)



أهداف البحث من إقترح الباحث

أهداف البحث الرئيسية:

١. تقييم مستوى الوعي والمعرفة بمبادئ الاستدامة في الشركات الإنشائية السعودية.
٢. تحليل ودراسة أفضل الممارسات الحالية لتطبيق الاستدامة في المشاريع.
٣. تطوير معايير لقياس الاداء تساهم في الحد من التحديات والعقبات التي تواجه الشركات لتطبيق منهج الاستدامة في المشاريع.
٤. تقديم توصيات لتحسين تطبيق الاستدامة في المشاريع الإنشائية.



الفروض البحثية من وجهة نظر الباحث

رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة السعودية لتعزيز الاستدامة في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع البناء والتشييد، لا تزال هناك تساؤلات حول مدى تطبيق الشركات الإنشائية لهذه المبادئ في مشاريعها. تتجلى فروض البحث في النقاط التالية:

٣ فروض رئيسية:

١. **نقص الوعي والمعرفة:** هل تمتلك الشركات الإنشائية السعودية الوعي الكافي بمبادئ الاستدامة وأهميتها في تحسين كفاءة المشاريع وتقليل الأثر البيئي؟

٢. **تباين الممارسات:** هل هناك تباين في تطبيق مبادئ الاستدامة بين الشركات المختلفة، وما هي العوامل التي تؤثر على هذا التباين؟

٣. **التحديات والعقبات:** ما هي التحديات التي تواجه الشركات الإنشائية في تطبيق الاستدامة، سواء كانت اقتصادية، تقنية، أو تنظيمية؟

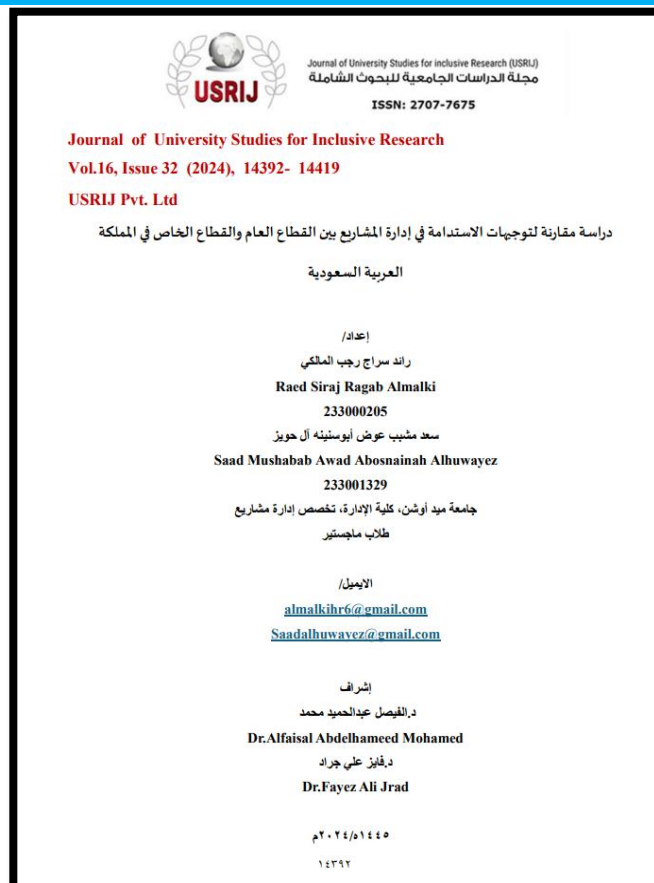
فرضيتين فرعيتين:

١. **تقييم الأداء:** كيف يمكن تقييم مدى نجاح الشركات في تطبيق الاستدامة في مشاريعها، وما هي المعايير المستخدمة في هذا التقييم؟

٢. **التأثير على المشاريع:** ما هو تأثير تطبيق مبادئ الاستدامة على جودة المشاريع، التكلفة، والجدول الزمني للتنفيذ؟

تعتبر الاستدامة في المشاريع الإنشائية من القضايا الحيوية التي تكتسب أهمية متزايدة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المملكة العربية السعودية. إن تطبيق مفاهيم الاستدامة لا يقتصر فقط على تحسين الأداء البيئي، بل يمتد ليشمل تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الفوائد الاجتماعية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة. لقد أظهرت الدراسات والأبحاث أن تطبيق مبادئ الاستدامة في المشاريع الإنشائية يمكن أن يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية، تحسين جودة المشاريع، وزيادة رضا العملاء. كما أن الاستدامة تعزز من قدرة الشركات على التكيف مع التغيرات البيئية والتشريعات الجديدة، مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة في السوق. ومع ذلك، فإن تحقيق الاستدامة يتطلب جهودًا متكاملة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة، الشركات، والمجتمع. يجب على صانعي السياسات وضع استراتيجيات واضحة لدعم تطبيق الاستدامة، من خلال توفير الحوافز المالية والتشريعات المناسبة. كما ينبغي على الشركات الاستثمار في التدريب والتطوير لرفع مستوى الوعي والمعرفة بمفاهيم الاستدامة بين موظفيها. في الختام، إن تطبيق مفاهيم الاستدامة في المشاريع الإنشائية السعودية ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة ملحة لضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة. من خلال التعاون بين جميع الأطراف المعنية، يمكن تحقيق نتائج إيجابية تعود بالنفع على البيئة والمجتمع والاقتصاد. إن الاستدامة ليست فقط مسؤولية، بل هي فرصة لتحقيق الابتكار والنمو في قطاع البناء والتشييد، مما يسهم في بناء مستقبل أفضل للمملكة.

المراجع العلمية





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

